أولاً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الباب الأول: مشكلة وأهداف وأهمية الدراسة	
تمهيد	١
الفصـــل لأول: مشكلة الدراسة	٤
الفصـــل الثانى: أهداف وأهمية الدراسة	٦
الباب الثانى: التوجهات النظرية والاستعراض المرجعى	
الفصـــل الأول: التطور التاريخى لاستصلاح الأراضى واقامـــة المجتمعـــات الزراعيـــة المستحدثة	٧
تمهيد	٧
مراحل التوسع الأفقى	٨
١- مرحلة العبقرية المبكرة فى ترويض نهر النيل	٨
٢- فترات الانتعاش وبداية التوسع	٨
٣- مرحلة الاستمرار فى التوسع (١٨٨٢-١٩٥٢)	٩
٤- مرحلة محاولة اصلاح البنية الزراعية (١٩٥٢-١٩٧١)	١٠
٥- بوادر أزمة السياسة الزراعية فى مصر (١٩٧١-١٩٨١)	١٢
٦- مرحلة الدخول إلى الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٢-١٩٩٧)	١٢
٧- المرحلة المستقبلية لما بعد الإصلاح (١٩٩٧-٢٠١٧)	١٨
الفصـــل الثانى: مفهوم نوعية الحياة	١٩
- تمهيد	١٩
- مفهوم نوعية الحياة فى المجتمع المحلى	٢١
الفصـــل الثالث: تفسيرات نظرية لأسباب تباين نوعية الحياة فى المجتمعات المختلفة	٢٩
الفصـــل الرابع: التنمية المستدامة كاستراتيجية لتحسين نوعية الحياة	٥٠
- مفهوم التنمية المستدامة	٥٠
- أولويات استراتيجية التنمية المستدامة	٥٢
- أهداف التنمية المستدامة	٥٣

أولاً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الباب الأول: مشكلة وأهداف وأهمية الدراسة	
تمهيد	١
الفصـــل لأول: مشكلة الدراسة	٤
الفصـــل الثانى: أهداف وأهمية الدراسة	٦
الباب الثانى: التوجهات النظرية والاستعراض المرجعى	
الفصـــل الأول: التطور التاريخى لاستصلاح الأراضى واقامـــة المجتمعـــات الزراعيـــة المستحدثة	٧
تمهيد	٧
مراحل التوسع الأفقى	٨
١- مرحلة العبقرية المبكرة فى ترويض نهر النيل	٨
٢- فترات الانتعاش وبداية التوسع	٨
٣- مرحلة الاستمرار فى التوسع (١٨٨٢-١٩٥٢)	٩
٤- مرحلة محاولة اصلاح البنية الزراعية (١٩٥٢-١٩٧١)	١٠
٥- بوادر أزمة السياسة الزراعية فى مصر (١٩٧١-١٩٨١)	١٢
٦- مرحلة الدخول إلى الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٢-١٩٩٧)	١٢
٧- المرحلة المستقبلية لما بعد الإصلاح (١٩٩٧-٢٠١٧)	١٨
الفصـــل الثانى: مفهوم نوعية الحياة	١٩
- تمهيد	١٩
- مفهوم نوعية الحياة فى المجتمع المحلى	٢١
الفصـــل الثالث: تفسيرات نظرية لأسباب تباين نوعية الحياة فى المجتمعات المختلفة	٢٩
الفصـــل الرابع: التنمية المستدامة كاستراتيجية لتحسين نوعية الحياة	٥٠
- مفهوم التنمية المستدامة	٥٠
- أولويات استراتيجية التنمية المستدامة	٥٢
- أهداف التنمية المستدامة	٥٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس: نتائج الدراسات السابقة	٦٣
أولاً: الدراسات الأجنبية	٦٣
ثانياً: الدراسات المصرية	٧٩
الفصل السادس: متغيرات وفروض الدراسة	٩٢
- متغير نوعية الحياة	٩٢
- المتغيرات التابعة	٩٤
- المتغيرات المستقلة	٩٤
- فروض الدراسة	٩٥
الباب الثالث: منهجية الدراسة	
الفصـــل لأول: المجال الجغرافى والبشرى	٩٧
- مراقبة بنجر السكر	٩٧
- مراقبة الانطلاق	١٠٠
الفصـــل الثانى: عينة الدراسة وخصائصها	١٠٣
- إختيار عينة الدراسة	١٠٣
- خصائص عينة الدراسة	١٠٣
الفصـــل الثالث: طرق وأدوات جمع وتحليل البيانات وقياس المتغيرات	١٠٩
- طرق وأدوات جمع البيانات	١٠٩
- قياس متغيرات الدراسة	١٠٩
أ- قياس متغير نوعية الحياة كمتغير وصفى	١٠٩
ب- قياس بعض مكونات نوعية الحياة كمتغيرات تابعة	١١٦
ج- قياس المتغيرات المستقلة	١١٨
- أساليب تحليل البيانات	١٢٠
الباب الرابع: نتائج الدراسة	
تمهيد	١٢١
الفصـــل الأول: وصف نوعية الحياة بقرى الدراسة	١٢١
أولاً: المؤشرات الاقتصادية لنوعية الحياة	١٢١

الموضوع	الصفحة
ثانياً: المؤشرات الاجتماعية لنوعية الحياة	١٢٩
ثالثاً: المؤشرات النفسية لنوعية الحياة	١٣٤
رابعاً: المؤشرات البيئية لنوعية الحياة	١٣٥
خامساً: المؤشرات الخدمية لنوعية الحياة	١٣٩
الفصـــل الثانى: أهم المشاكل والمعوقات التى تؤثر سلباً على نوعية الحياة بقرى الدراسة	١٥٥
أولاً: مشاكل الخدمات بقرية الخريجين	١٥٥
ثانياً: مشاكل الخدمات بقرية المنتفعين	١٦٠
ثالثا: مشاكل الخدمات بقرية المضارين	١٦٧
الفصـــل الثالث: علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بنوعية الحياة	١٧٤
أولا: العوامل المرتبطة والمحددة لدرجة التحسن فى مستوى المعيشة	١٧٤
ثانياً: العوامل المرتبطة والمحددة لدرجة الفجوة النوعية بين الذكور والإناث	١٧٥ ١٧٧
ثالثاً: العوامل المرتبطة والمحددة لدرجة الرضا عن الأجهزة التنفيذية	١٧٨
رابعاً: العوامل المرتبطة والمحددة لدرجة السلوك البيئى	
خامساً: العوامل المرتبطة والمحددة لدرجة الاستفادة من الخدمات والمرافق العامة فى قرى الدراسة	١٨٠

الباب الخامس: المناقشة والمقترحات

الفصل الأول: المناقشة	١٨٢
الفصل الثانى: المقترحات	١٩٧
الملخص	٢٠٦
قائمة المراجع:	
أولاً: مراجع باللغة العربية	٢١٤
ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية	٢٢١
ملحق: إستمارة جمع البيانات	٢٣٠
ملخص باللغة الانجليزية	

الملخص العربى

أبرزت عديد من الدراسات مظاهر متعددة للقصور الإجتماعى والإقتصادى بالمجتمعات الزراعية المستحدثة تمثلت فى تدنى الخدمات والمرافق العامة وعدم وجود آلية لتحقيق نمو إقتصادى يعزز مسيرة تلك المجتمعات وتحقيق المأمول منها فى الناتج القومى المصرى الزراعى وإنخفاض مستوى المعيشة بها وإنتشار بعض مظاهر الفقر، الأمر الذى يؤدى إلى عدم الإستقرار والتكيف ويجعل العمل على تحسين نوعية الحياة بتلك المجتمعات الزراعية من الأمور المهمة، وهذا يتطلب فى المقام الأول توافر البيانات العلمية الدقيقة عن خصائص تلك المجتمعات ونوعية الحياة بها.

وقد استهدفت الدراسة الحالية بشكل عام التعرف على نوعية الحياة بالمجتمعات الزراعية الجديدة، وقد إستلزم ذلك تحقيق الأهداف الفرعية التالية: ١- إعداد مؤشرات لقياس نوعية الحياة فى قرى الأراضى الجديدة. ٢- التعرف على نوعية الحياة فى ثلاث أنماط مختلفة من قرى الأراضى الجديدة وهى قرى الخريجين والمتفعين والمضارين من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لإعادة تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر والذين فقدوا حيازتهم نتيجة تطبيق هذا القانون. ٣- تحديد الإختلافات بين نوعية الحياة فى أنماط القرى الثلاث. ٤- التعرف على علاقة بعض المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية بنوعية الحياة فى قرى الدراسة. ٥- تحديد أهم المشاكل والمعوقات المؤثرة على نوعية الحياة فى قرى الدراسة. ٦- تقديم مقترحات بشأن تحسين نوعية الحياة فى قرى الأراضى الجديدة إستناداً لنتائج الدراسة.

وقد قدمت الدراسة عرضاً موجزاً لتطور مشروعات إستصلاح الأراضى وإقامة المجتمعات الزراعية المستحدثة بجمهورية مصر العربية، ثم تتبعث مفهوم نوعية الحياة ومحاورها المختلفة والتفسيرات النظرية التى قدمت لتباين نوعية الحياة فى المجتمعات وكذلك الدراسات والأفكار السابقة وخرجت بتعريف جديد لنوعية الحياة يستوعب معظم محاورها التى كشفت عنها المتغيرات التى تشير الدراسات لعلاقتها بنوعية الحياة، وعرضت الدراسة إستراتيجية التنمية المستدامة كإستراتيجية ملائمة لتحسين نوعية الحياة.

وقد تم دراسة نوعية الحياة بقرى الدراسة على أساس أنها تشتمل على خمس مكونات رئيسية هى: المكون الإقتصادى وتم التعبير عنه بعده مؤشرات هى متوسط الإنفاق الأسرى الشهرى، ونصيب

الفرد من الإنفاق الأسرى، ونسبة الإنفاق على الغذاء، ونسبة الإنفاق على الترفيه، ونسبة حيازة الأجهزة الكهربية المنزلية الحديثة ومعدل تناول الفرد للبروتين الحيوانى أسبوعياً، والتمكين الإقتصادى للفرد ويشتمل على مدى توفر فرص عمل له بالقرية، توفر فرص للإستثمار الزراعى وغير الزراعى، كذلك إشتمل المكون الإقتصادى على درجة التحسن فى مستوى المعيشة والذى تضمن درجة تحقيق الإكتفاء الذاتى يتناقص إعتماد الفرد على المناطق الأخرى فى سد إحتياجاته أو بإعتبارها مصادر للدخل، وكذلك درجة إدراك التحسن الحادث فى مستوى معيشة الفرد بتقييم الفرد لوضعه الحالى بالسابق قبل تسلمه الأرض وشعوره بإستمرار هذا التحسن.

أما المكون الإجتماعى فيشتمل على الحالة الصحية لأسرة المبحوث وتقديره لمدى انتشار الأمراض المعدية بالقرية. وإشتمل المكون الإجتماعى على متغيرى التكافل الإجتماعى والفجوة النوعية بين الذكور والإناث، وهذا الأخير تضمن درجة تفضيل الذكور على الإناث ونسبة تعليم الإناث إلى الذكور، ودرجة مشاركة النساء فى القرارات الأسرية.

أما المكون النفسى فيشتمل على درجة الرضا عن الأجهزة التنفيذية ودرجة الإنتماء المجتمعى أما المكون البيئى فيشتمل ثلاثة مؤشرات رئيسية هى درجة صحة بيئة المسكن ودرجة صحة بيئة الجوار السكنى والسلوك البيئى. أما المكون الخدمى فيشتمل على تقدير المبحوث لدرجة توفر إحدى عشرة خدمة ودرجة الإستفادة منها، وهذه الخدمات تشمل الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، الخدمات التموينية والخدمات الإنتقالية والخدمات الإتصالية وخدمات دور العبادة، خدمات البنية الأساسية، الخدمات الزراعية، الخدمات الترفيهية والثقافية، الخدمات الإجتماعية، الخدمات الأمنية.

وقد تم صياغة عشر فروض بحثية تتناول علاقة بعض مكونات نوعية الحياة فى قرى الدراسة بإعتبارها مؤشرات لنوعية الحياة بعدد من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية. وقد تم صياغة عشر فروض بحثية (Ha) الدراسة كمايلى:

١- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين درجة التحسن فى المستوى المعيشى وكل من متغيرات الجنس والعمر والمهنة الرئيسية وعدد أيام الإقامة ونوع الإنتفاع ودخل الوحدة المعيشية وعدد سنوات التوطين.

٢- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين درجة التحسن فى المستوى المعيشى والمتغيرات السبعة السابقة مجتمعة.

٣- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين درجة الفجوة النوعية (المساواة بين الذكور والإناث فى الوحدة المعيشية) وكل من متغيرات الجنس والعمر والمهنة الرئيسية والمستوى التعليمى لرب الأسرة ودرجة مشاركته التطوعية ونوع الإنتفاع وحجم الوحدة المعيشية ودخلها.

٤- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين درجة الفجوة النوعية (المساواة بين الذكور والإناث فى الوحدة المعيشية) والمتغيرات الثمان السابقة مجتمعة.

٥- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين درجة الرضا عن الأجهزة التنفيذية بالقرية وكل من متغيرات الجنس والعمر والمهنة الرئيسية والمستوى التعليمى وعدد أيام الإقامة الشهرية بالقرية ودرجة القيادية ودرجة المشاركة التطوعية ونوع الإنتفاع وحجم الوحدة المعيشية ودخلها.

٦- توجد علاقة معنوية بين درجة الرضا عن الأجهزة التنفيذية بالقرية بكل من المتغيرات العشر السابقة مجتمعة.

٧- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين درجة السلوك البيئى وكل من متغيرات الجنس والمهنة الرئيسية والمستوى التعليمى وعدد أيام الإقامة الشهرية بالقرية ودرجة القيادية ودخل الوحدة المعيشية وحجم الوحدة المعيشية وعدد سنوات التوطين ونوع القرية.

٨- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين درجة السلوك البيئى والمتغيرات التسع السابقة مجتمعة.

٩- توجد علاقة معنوية إحصائياً بين درجة الإستفادة من الخدمات والمرافق العامة وكل من متغيرات الجنس والمهنة الرئيسية والمستوى التعليمى، عدد أيام الإقامة الشهرية بالقرية، نوع الإنتفاع، درجة القيادية، حجم الوحدة المعيشية ودخلها وعدد سنوات التوطين.

١٠- توجد علاقة معنوية بين درجة الإستفادة من الخدمات والمرافق العامة وكل من المتغيرات التسعة السابقة مجتمعة.

وقد تضمنت إجراءات الدراسة الميدانية إختيار منطقة الدراسة وهى قطاع النوبارية على أساس أنها منطقة عمل الباحث وتدخل فى نطاق المناطق التى توليها كلية الزراعة بجامعة الأسكندرية أولوية فى مجال العمل البحثى والارشادى والتنموى حيث أختيرت ثلاث قرى تمثل كل منها نمطاً مختلفاً من أنماط المستوطنين فى الأراضى الجديدة، وهى قرية خريجين وهى قرية ١٨ (قرية أبو حنيفة)، وقرية منتفعين وهى قرية ٤ (قرية سيدنا داوود) وهما يتبعان مراقبة البنجر، وقرية مضارين وهى قرية الإمام مالك من مراقبة الإنطلاق بمنطقة البستان، وقد تم إختيار عينة عشوائية من الحائزين

قوامها ٣٢٥ حائزاً، إشتملت على ١٠٧ خريجاً، ١١٢ منتفعاً، ١٠٦ مضاراً، والفئة الأخيرة تمثل الزراع الذين اضيروا من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والخاص بإصلاح العلاقة بين المالك والمستأجر والذين تم تعويضهم بتخصيص من ٢,٥ – ٥ فدان لكل منهم بأراضى الإستصلاح بمراقبة الإنطلاق.

وقد إستخدمت عدة أساليب ومقاييس إحصائية لتحقيق أهداف الدراسة الوصفية منها الجداول التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وإعطاء قيم رتبية، بالإضافة إلى مقاييس أخرى لتحقيق أهداف الدراسة التحليلية شملت معامل الإرتباط البسيط لبيرسون والإنحدار المتعدد وتحليل التباين (ANOVA) لاختبار فروض الدراسة وذلك بإستخدام البرنامج الإحصائى SPSS. وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج يمكن تلخيصها أهمها فيمايلى:

أوضحت نتائج الدراسة إرتفاع المؤشر العام لنوعية الحياة بقرية الخريجين عن قريتى المنتفعين والمضارين واللتين تعادلتا فى قيمة هذا المؤشر، وبتوزيع كل مؤشر وفق مكوناته الرئيسية وموقف كل من قرى الدراسة، تبين مايلى:

أولاً: المؤشر الإقتصادى

١- يعكس الإنفاق على الغذاء مظهر من مظاهر الفقر بتلك القرى حيث إرتفعت نسبتة بقرية المنتفعين عن قريتى الخريجين والمضارين على الترتيب، بينما جاء ترتيب قرى الدراسة وفقاً لنسبة الإنفاق على الترفيه على عكس الترتيب السابق ليعكس الإرتفاع النسبى لمستوى الرفاهية Welfare بقرية الخريجين.

٢- فيما يتعلق بالحالة التغذوية فقد إرتفع عدد مرات تناول البروتين الحيوانى بقرية الخريجين والتى أعتمدت على الألبان بصفة رئيسية عن قريتى المنتفعين والمضارين واللتين إعتمدتا على اللحوم كمصدر للبروتين الحيوانى.

٣- تباينت بنود مكون التمكين الإقتصادى للفرد بالقرية حيث جاء ترتيب قرية الخريجين فى المقدمة ثم قريتى المنتفعين والمضارين على الترتيب.

٤- بالنسبة لدرجة التحسن فى مستوى المعيشة جاءت قرية المنتفعين على عكس المتوقع فى الترتيب الأول، وقد يعزى ذلك لما أوضحته الدراسة من إرتفاع درجة إستقرارهم ودخولهم فى شبكة علاقات جيدة مع الآخرين من حولهم وفرص العمل بعض الوقت المتاحة

لأنفسهم ولأبنائهم لدى الآخرين، وإرتفاع حيازتهم للأجهزة الكهربية إلا أن ذلك كان لـه أثـر سلبى بتزايد تفضيل اللآباء لتوجيه أبنائهم للعمل بدلاً من الدراسة وزيادة المشاكل الإجتماعيـة المصاحبة.

ثانياً: المؤشر الإجتماعى

أوضحت بيانات الدراسة الإرتفاع النسبى للحالة الصـحية ودرجـة التكافـل الإجتمـاعى بقريـة الخريجين، بينما إرتفع عدم الإستقرار الأسرى بها، أما بالنسبة لقرية المنتفعين فقـد قلـت الفجـوة النوعية بين الذكور والإناث وزاد الإستقرار الأسرى بها، وبالنسبة لقرية المضارين فكانـت أدنـى القرى الثلاث وفقاً للبنود الأربعة المذكورة كمؤشر إجتماعى، إلا أنها تفوقـت نسـبياً علـى قريـة الخريجين نسبياً فى درجة الإستقرار الأسرى، الأمر الذى يدعو لمزيد من تفعيـل نشـاط بـرامج الخدمة الإجتماعية بقرية المضارين.

ثالثاً: المؤشر النفسى

أوضحت البيانات أنه على الرغم من تدنى موقف قرية المضارين فى غالبية المؤشـرات المحـددة لنوعية الحياة، إلا أنها تتمتع بجوانب نفسية مرتفعة نسبياً عن قريتى الخـريجين والمنتفعـين. كمـا تشير بذلك نتائج الدراسة المتمثلة فى درجات كل من الإنتماء المجتمعى والشـعور بالرضـا عـن الأجهزة التنفيذية بالمجتمع المحلى مقارنة بقريتى الخريجين والمنتفعين، فكلاهما يتمتع بدرجة إنتماء مجتمعى مرتفع إلا أن درجة رضا المبحوثين بهما عن الأجهزة التنفيذية ضعيفة لحد كبير.

رابعاً: المؤشر البيئى لنوعية الحياة

أوضحت بيانات الدراسة إنخفاض المتوسط العام للإصحاح البيئى علـى مسـتوى العينـة الكليـة وإرتفاعه نسبياً بقرية الخريجين تليها قرية المنتفعين وفى المؤخرة قرية المضارين ، ومن الملاحـظ هنا إرتفاع مؤشر صحة بيئة المسكن فى قرية الخريجين عن قريتى المنتفعـين والمضـارين علـى الترتيب وإرتفاع مؤشر السلوك البيئى ودرجة صحة بيئة الجوار المسكنى عن قريتـى المضـارين والمنتفعين على الترتيب.

خامساً: مؤشر توفر الخدمات والمرافق العامة والإستفادة منها

أوضحت النتائج إرتفاع قيمة المؤشر العام لدرجتى التوفر والإستفادة من الخدمات والمرافق العامة بقرية المنتفعين عن قريتى المضارين والخريجين على الترتيب ورغم وجود فارق بسيط بين درجة توفر تلك الخدمات بين قريتى المنتفعين والمضارين إلا أنهما تعادلا فى درجة الإستفادة منها، كما لوحظ أن درجة التوفر ترتفع عن درجة الإستفادة بوضوح بقرية الخريجين مما يشير إلى رداءة المعروض من تلك الخدمات، وهو أمر له دلالته وأثره على إستقرار تلك الفئة.

وفيما يتعلق بتحقيق الهدف الرابع وهو تحديد المتغيرات المرتبطة والمؤثرة على مؤشرات نوعية الحياة بقرى الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى قدرة الخصائص الإجتماعية الإقتصادية على تفسير التباين الكلى بكافة مؤشرات نوعية الحياة كمايلى:

١- فيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة والمؤثرة على مؤشر درجة التحسن فى مستوى المعيشة تبين مايلى: (أ) وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة التحسن فى المستوى المعيشى وعدد سنوات التوطين، بينما كانت العلاقة معنوية سالبة مع كل من العمر والمهنة الرئيسية ونوع الإنتفاع ودخل الوحدة المعيشية وعدد أيام الإقامة الشهرية بالقرية. (ب) تبين من تضمين المتغيرات المستقلة السبع فى نموذج تحليلى بإستخدام معادلة الإنحدار المتعدد وجود تأثير معنوى لثلاث منها هى المهنة الرئيسية ونوع الإنتفاع وعدد أيام الإقامة الشهرية بالقرية حيث بلغ معامل التحديد المعيارى (R^2) ٠,٥٣٩ أى أن جميع المتغيرات بالنموذج تفسر ٥٣,٩% من التباين الكلى فى درجة التحسن فى مستوى المعيشة، وكانت قيمة (ف) معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالى ٠,٠٠١ بما يدعم الفرض القائل بوجود علاقة معنوية من درجة التحسن فى مستوى المعيشة والمتغيرات السبعة بالنموذج.

٢- وفيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة والمؤثرة على درجة الفجوة النوعية تبين مايلى: (أ) وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الفجوة النوعية ومستوى تعليم رب الأسرة بينما كانت العلاقة معنوية سالبة مع كل من نوع الإنتفاع، وحجم الوحدة المعيشية، ودخل الوحدة المعيشية. (ب) فى نموذج معادلة الإنحدار المتعدد تبين معنوية العلاقة التاثيرية بين متغيرى نوع الإنتفاع وحجم الوحدة المعيشية فقط من بين ثمانية متغيرات مستقلة على درجة الفجوة النوعية، وبلغت قيمة معامل التحديد المعيارى (R^2) ٠,٠٣٩ وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة الثمانية الداخلة فى نموذج تحليل الإنحدار تفسر فى مجموعها ٣,٩% من التباين الكلى الحادث فى درجة الفجوة النوعية.

٣- فيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة والمؤثرة على درجة الرضا عن الأجهزة التنفيذية بالقرية تبين مايلى: (أ) وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الرضا عن الأجهزة التنفيذية بالقرية ونوع الإنتفاع وأخرى معنوية سلبية بين درجة الرضا عن الأجهزة التنفيذية بالقرية والمشاركة التطوعية. (ب) تبين من إدخال عشرة متغيرات مستقلة فى علاقة إنحدارية مع درجة الرضا عن الأجهزة التنفيذية معنوية ثلاث متغيرات فقط منها هى نوع الإنتفاع وحجم الوحدة المعيشية والمشاركة التطوعية حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعيارى (R^2) ٠,٠٣١ وهذا يعنى أن متغيرات نموذج الإنحدار مجتمعة تفسر ٣,١% من التباين الكلى فى درجة الرضا عن الأجهزة التنفيذية بالقرية.

٤- وفيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة والمؤثرة على السلوك البيئى بقرى الدراسة تبين مايلى: (أ) وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين السلوك البيئى ومستوى تعليم رب الأسرة فقط، بينما كان الإرتباط معنوى سالب بين السلوك البيئى ونوع القرية. (ب) تبين من إدخال تسع متغيرات مستقلة فى علاقة إنحدارية مع السلوك البيئى معنوية أربع متغيرات منها هى نوع القرية ومستوى تعليم رب الأسرة وعدد سنوات التوطين وعدد أيام الإقامة الشهرية بالقرية، وبلغت قيمة معامل التحديد المعيارى (R^2) ٠,١٥٦ وهذا يعنى أن متغيرات نموذج الإنحدار مجتمعة فسرت ١٥,٦% من التباين الكلى فى السلوك البيئى، كما دعمت قيمة (ف) المعنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ العلاقة بين متغيرات النموذج مجتمعة والسلوك البيئى.

٥- وفيما يتعلق بالمتغيرات المرتبطة والمؤثر على درجة إستفادة المبحوثين من الخدمات والمرافق العامة تبين مايلى: (أ) وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الإستفادة من الخدمات والمرافق العامة وكل من نوع الإنتفاع وحجم الوحدة المعيشية ودخل الوحدة المعيشية وعدد أيام الإقامة الشهرية فى القرية، بينما كان الإرتباط سلبى ومعنوى درجة الإستفادة من الخدمات والمرافق العامة ومستوى تعليم رب الأسرة وعدد سنوات التوطين. (ب) تبين من إدخال تسعة متغيرات مستقلة فى علاقة إنحدارية مع مؤشر درجة الإستفادة من الخدمات والمرافق العامة معنوية العلاقة مع متغيرى المهنة الأساسية ونوع الإنتفاع، وبلغت قيمة معامل التحديد المعيارى (R^2) ٠,١٣ وهذا يعنى أن متغيرات النموذج الإنحدارى مجتمعة فسرت ١٣% وهذا يعنى أن متغيرات النموذج الإنحدارى مجتمعة فسرت ١٣% من التباين الكلى فى درجة الإستفادة من الخدمات والمرافق العامة، كما كانت قيمة (ف) معنوية إحصائياً عند المستوى

الإحتمالى (٠,٠١) فى تأكيد معنوية العلاقة بين متغيرات النموذج التسع والإستفادة من الخدمات والمرافق العامة.

ولاتبدو النتائج التى تشير لإنخفاض العديد من مؤشرات نوعية الحياة بقرى الدراسة بمستغربة على ضوء قائمة المشاكل والمعوقات التى طرحها المبحوثين أنفسهم والتى تؤثر سلباً على نوعية الحياة، حيث إحتلت مشكلتى الرى والبنية الأساسية أهمية نسبية متساوية لدى المبحوثين بقرى الدراسة وعلى الأخص مشاكل مياه الشرب والصرف الصحى والطرق الممهدة والكهرباء أما قرية الخريجين فقد إحتلت مشاكل التعليم ودور العبادة والخدمات الترفيهية والخدمات الأمنية معظم إهتمام المبحوثين بها أما قرية المنتفعين فإنصبت معظم المشاكل على الخدمات الزراعية خاصة إنخفاض جودة مستلزمات الإنتاج وضعف نشاط الإئتمان الزراعى وكذلك الخدمات الإجتماعية مثل توقف مشغل الفتيات وعدم الإهتمام بحضانة الأطفال والخدمات الصحية مثل عدم الاستجابة للراغبات فى تنظيم الأسرة والإنتقال إلى مكان إقامتهن وعدم توفر الأدوية لهن أما قرية المضارين فقد إنصبت معظم إهتمامات الزراع بالإضافة لمشكلتى مياه الشرب، ومياه الرى على مشاكل الخدمات التموينية والخدمات الإتصالية.

وقد إنتهت الدراسة بتقديم مجموعة من المقترحات التى قد يفيد الأخذ بها فى تحسين نوعية الحياة ومواجهة المشاكل والمعوقات التى تؤثر سلباً على نوعية الحياة بالأراضى الجديدة وتضمنت هذه المقترحات مقترحات خاصة بتحسين المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والبيئية والخدمية.